

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٦م
بانشاء الشركة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،
بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري ،
وعلى القانون التجارى ،
وعلى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠م بتتيرير بعض الأحكام الخاصة بالتجار
والشركات التجارية والأشرف عليها ،
وعلى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠م بانشاء المؤسسة العامة للبريد والمواصلات
السلكية واللاسلكية ،
وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣م فى شأن اشتراك العاملين فى المنشآت
فى الادارة والأرباح ،
وبناء على ما عرضه وزير المواصلات وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الاتى

مادة (١)

تتأشأ وفقاً لآحكام هذا القانون شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية
العربية الليبية تسمى الشركة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية تكون
مملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكون
لها الشخصية الاعتبارية .

مادة (٢)

مركز الشركة الرئيسى منبنة طرابلس ، ويجوز لمجلس الادارة انشاء
فروع او مكاتب أو توكيلات لها داخل الجمهورية او خارجها .

مادة (٣)

تمارس الشركة أعمالها طبقاً لقواعد المعمول بها في الشركة التجارية المساهمة واحكام القانون التجارى والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠م المشار اليهما وكذلك فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والنظام الأساسى للشركة .

مادة (٤)

تهدف الشركة الى تحقيق الأغراض التالية : -

- ١ - القيام بدراسة وتصميم وصناعة وتجارة واستيراد وتصدير منظومات ومعدات ومواد الالكترونيات والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- ٢ - التمثيل والوكالات بالنسبة للأشياء والأعمال المشار اليها .
- ٣ - تنفيذ المقاولات . والمشاركة في كل ما يتعلق بالأغراض المذكورة وللشركة امتلاك وإدارة الوسائل والمرافق اللازمة لتحقيق اغراضها . وللشركة في سبيل تحقيق اغراضها ان تشترك مع غيرها من الشركات التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها ، أو تشتريها ، كما يكون لها ان تتعاون مع الهيئات أو المؤسسات التى قد تعاونها على تحقيق اغراضها .

مادة (٥)

رأس مال الشركة مليون دينار ليبي مقسم الى ألف سهم متساوية القيمة قيمة كل سهم الف دينار مملوكة جميعها للمؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتدفعها الحكومة بالكامل .

ويجوز زيادة رأس المال بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الجمعية العمومية وتودع اموال الشركة بأحد المصارف الوطنية المملوكة بالكامل للدولة ويجوز طرح اسهم الشركة أو بعضها للبيع لاشخاص القانون العام وذلك بقرار من مجلس الوزراء .

وتكون مدة الشركة خمساً وعشرين سنة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز اذلتها بقرار من مجلس الوزراء .

مادة (٦)

يصدر بالنظام الأساسي للشركة قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المواصلات .

مادة (٧)

يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة يشكل على النحو التالي :

- ١ - مدير عام المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلطانية واللاسلكية رئيسا
- ٢ - مدير عام الشركة نائب للرئيس
- ٣ - ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم وتحديد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المواصلات
- ٤ - ممثلان عن العاملين بالشركة يتم انتخابهما وفقا لاحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ م .

مادة (٨)

مدة مجلس الادارة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اتمام تشكيله .
ويجوز اعادة تعيين أعضاء المجلس .

مادة (٩)

لمجلس الادارة اوسع السلطات في ادارة الشركة وتصريف امورها ووضع السياسة العامة والنظام والنفواعد المالية والادارية التي تدير عليها وانظمة الموظفين والعمال .

مادة (١٠)

يصدر بتعيين مدير عام الشركة وتحديد مكافآته قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المواصلات .
ويمثل المدير العام الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير .

مادة (١١)

يحدد النظام الأساسي للشركة اختصاصات مجلس الإدارة والمدير العام .

مادة (١٢)

تشكل الجمعية العمومية لشركة برئاسة وزير المواصلات وعضوية كل من :—

أ) رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة العامة للبريد والمواصلات
الساكنية واللاسلكية .

ب) ممثل لديوان المحاسبة يرشحه رئيسه .

ج) ممثل لوزارة الخزانة يرشحه وزير الخزانة .

د) مدير عام الشركة .

ويكون للجمعية العمومية بتشكيلها السابق سلطات الجمعية العمومية
المقررة بالنسبة للشركات المساهمة بما لا يخالف أحكام هذا القانون والنظام
الأساسي للشركة .

وتعتبر القرارات الصادرة منها نافذة ومنتجة لآثارها من تاريخ صدورها .

مادة (١٣)

يكون للشركة ميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانيات المشروعات
التجارية وتبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل
عام على أن تبدأ الفترة المالية الأولى من تاريخ انشاء الشركة وتنتهي في ٣١
ديسمبر من السنة التالية .

مادة (١٤)

مع عدم الاخلال باختصاصات ديوان المحاسبة يكون للشركة مراقب
حسابات أو أكثر تحدد واجباتهم وسلطاتهم طبقاً لأحكام القوانين النافذة
ويصدر بتعيينهم قرار من وزير المواصلات بناء على ترشيح رئيس ديوان
المحاسبة الذي يحدد مكافآتهم .

مادة (١٥)

يكون للشركة مفوض عام يصدر بتعيينه وتحديد مكافآته قرار من مجلس الوزراء يتولى اختصاصات مجلس ادارة الشركة الى ان يتم تشكيل اول مجلس ادارة لها ويقوم بجميع الاجراءات المتعلقة بتأسيس الشركة وقيدھا في السجل التجارى واتخاذ جميع الاجراءات القانونية اللازمة لانشائها .
وتنتهى مهمة المفوض العام بصدر قرار تشكيل مجلس الادارة .

مادة (١٦)

على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

الرائد / عبد السلام احمد جلود
رئيس مجلس الوزراء

نورى الفيتورى المدنى
وزير المواصلات

صدر فى ٢٦ محرم الحرام ١٣٩٦ هـ
الموافق ٢٧ يناير ١٩٧٦ م